التنمية الزراعية العربية واقع وأفاق التطوير

الدكتور/ علي موفق أستاذ محاضر "أ" المدرسة
الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي
الأستاذة سيار زوبيدة، أستاذة محاضرة "ب"
جامعة الجزائر "3"

RESUME

Pour assurer la sécurité alimentaire، la stratégie de développement doit être fondée sur le développement agricole qui doit être considéré comme objectif primordial، d'où la nécessité de déceler les véritables raisons qui s'articulent autour du problème de la sécurité alimentaire arabe et apporter des solutions radicales et durable pour ce problème.

L'accroissement de la population، la limitation des ressources naturelles notamment des surfaces agricoles utiles et des ressources hydriques mal exploitées et la faiblesse de la productivité agricole sont les principaux facteurs qui accentuent l'écart alimentaire et la dépendance économique des pays arabes . d'autre part la faiblesse du niveau technique de la main d'œuvre agricole، l'absence de la maitrise de la technologie et la multiplication des petits agriculteurs ont réduit l'efficacité du secteur agricole et l'ont entravé dans sa lutte contre le déficit alimentaire dans le monde arabe.

الملخص:

إ ن أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية غاية لها وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي العربي لإيجاد الحل الجذري والدائم لهذه المشكلة.فالارتفاع المتزايد لعدد السكان ومحدودية الموارد الطبيعية منها الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية وسوء استخدامها وضعف الإنتاجية الزراعية، كلها عوامل فاقمت من الفجوة الغذائية والتبعية الاقتصادية للبلدان العربية. من جهة أخرى فان ضعف المستوى التقني للعمالة الزراعية وعدم التحكم في التكنولوجيا الزراعية وانتشار صغار المزارعين، يعد من العوامل التي حدت من فعالية القطاع الزراعي في مواجهة العجز الغذائي في الوطن العربي

المقدمة:

استقطبت مسألة التنمية الزراعية والغذاء اهتماما كبيرا على مستوى الوطن العربي في الآونة الأخيرة،شمل الجانب النظري والانشغالات الأكاديمية كما شمل الجانب التطبيقي والإجراءات العملية. وليس منبع هذا الاهتمام أن الغذاء يشكل جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء، بل لعل فشل الجهود والخطط التنموية في تجاوز المشكلة الغذائية التي يعاني منها الوطن العربي زاد من ضرورة تقييم ومراجعة هذه الجهود. فقد دخلت أوضاع الزراعة في الوطن العربي منذ منتصف الثمانينات مرحلة حرجة، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما والغذاء على وجه الخصوص، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. وتعتبر أسباب الفجوة الغذائية العربية متعددة ومتشعبة، ويختلف الدور الذي تلعبه هذه الأسباب في تعميق الأزمة حسب طبيعة الدول من حيث ثقلها السكاني وتوزيعهم بين الحضر والريف، وندرة ومحدودية الموارد الطبيعية والمالية وعدم كفاءة استغلالها وضعف الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية وضمن المخططات التنموية، وهي عوامل لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الإنتاج والإنتاجية واستغلال الطاقة المتاحة وعلى واقع التنمية الزراعية في الوطن العربي .

هذه المقدمة تقودنا إلى طرح الإشكالية الأساسية التالية :

ما هو واقع التنمية الزراعية في الوطن العربي، وما هي سبل وأفاق تطويرها؟.

هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح التساؤلات التالية :

1-هل مؤشرات التنمية الزراعية في الوطن العربي مشجعة؟.
2-أين تكمن التحديات التنمية الزراعية في الوطن العربي؟.
3-كيف هي الوضعية الحالية لأوضاع الأمن الغذائي العربي؟.
4-ما هي أساليب تطوير واقع التنمية الزراعية العربية؟.
للإجابة على هذه الأسئلة المطروحة نتطرق إلى العناصر التالية:

1-مؤشرات التنمية الزراعية في الوطن العربي

من خلال الجدول الموالي يمكن تلخيص الأوضاع الاقتصادية والفنية والوردية والبيئية الراهنة ذات الصلة بالقطاع الزراعي في المنطقة العربية، مقارنة بنظيرتها على مستوى العالم، بما يعكس مواطن الضعف والقوة في الزراعة العربية، ويشير ضمنيا إلى محصلة الأداء والانجاز التنموي للقطاعات الزراعية في الدول العربية، بإيجابياتها وسلبياتها الأمر الذي يمكن تحديد طبيعة المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع ومن ثم يساعد على بلورة أهم التحديات التي توجهها جهود التنمية الزراعية العربية ويحدد سبل تذليلها ويوجه إلى أسس ومرتكزات التطوير.[1]

والجدول يبين مؤشرات التنمية الزراعية في الدول العربية يعطينا كل المؤشرات الزراعية في الدول العربية مقارنتا بدول العالم.

الجدول رقم(1): مؤشرات التنمية الزراعية في الدول العربية مقارنة بنظيرتها في العالم عام 2006

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين، الخرطوم،**2007** ص**34**

البيان	الوحدة	الدول العربية (1)	دول العالم (2)	الأهمية النسبية2/1
1-المؤشرات الاقتصادية والتقنية				
-قيمة الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	8،1281	1،48694	8،3
- قيمة الناتج الزراعي	مليار دولار	4،80	5،1870	3،6
-مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	%	3،6	8،3	-
-نصيبا-نصيب ا لفرد من الناتج الزراعي -	دولار/فرد	7،247	2،284	2،87
-متوسط إنتاجية العامل الزراعي	دولار /فرد	0،2885	0،1368	9،210
معدل استخدام الميكنة الزراعية	جرار/ 1000هكتار	9،7	4،17	4،45
-معدل استخدام الأسمدة الكيماوية	كغم/هكتار	3،51	1،91	1،56
معدل الاكتفاء الذاتي من البذور والتقاوي المحسنة	%	6،45	-	-
2-المؤشرات المورديةوالأرضية				
نسبة الأراضي الزراعية من المساحات الكلية	%	1،5	9،11	-
نسبة الفرد من الأراضي الزراعية	هكتار/فرد	22،0	24،0	7،91
نسبة المساحة المروية إلى الأراضي الزراعية	%	1،27	81،17	-
نسبة الأراضي المروية بنظم ري حديثة	%	5	-	-
نسبة مساحات محاصيل الحبوب في المساحة	%	5،61	7،43	-

المزروعة				
نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية	%	4،6	7،29	–
نسبة تدفق المياه من دول أخرى من المياه المتاحة	%	9،69	9،17	–
نسبة السحب السنوي لقطاع الزراعة من إجمالي الموارد المائية	%	0،89	0،70	–
متوسط نصيب الفرد من إجمالي المياه المتاحة	م3/فرد	0،790	0،8047	8،9
نسبة المساحة المتصحرة من المساحة الكلية	%	68	–	
نسبة المساحة المهددة بالتصحر من المساحة الكلية	%	20	–	–
نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية	%	1،8	6،11	–
نسبة مساحة المحميات البحرية من المساحة الكلية	%	9،0	8،3	–

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مؤتمر الأمن الغذائي في الدول العربية، عمان، 2–4 مارس2010

من خلال القراءة لمنضمات هذه المؤشرات ونتائج المقارنة مع العالم ككل، تؤكد النتائج على الحقائق الرئيسية التالية:[2]

– الانخفاض النسبي في مستويات الدخول في الدول العربية، كما يعكسها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنظيره على المستوى العالمي.

– الأهمية النسبية المرتفعة للقطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية .

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، **2008**، ص**6**

– التطور الايجابي في الإنتاج الزراعي العربي منذ العقد الحالي بنفس المعدل العالمي تقريبا.

– شيوع النظم التقليدية سواء في الإنتاج النباتي أو الحيواني.

– العجز الكبير في إنتاج البذور والتقاوي المحسنة والاستخدام المحدود نسبيا لها.

– محدودية التوسع في الأراضي الزراعية، مع ارتفاع نسبة الأراضي التي تترك بدون زراعة .

– تخصيص الجزء الأكبر من الأراضي المزروعة، حوالي ثلثي المساحة المزروعة للحبوب باعتبارها من أهم السلع الغذائية للمواطن العربي.

– خطورة العجز المائي الحالي مع ندرة وثبات الموارد المائية، وخاصة في ظل ما تشكله نسبة تدفق المياه من دول أخرى في الموارد المائية المتاحة 70%.

2– تحديات التنمية الزراعية في الوطن العربي : من أهم تحديات التنمية التي تواجه الزراعة العربية والتي تعكس الواقع الراهن للزراعة العربية ما يلي[(3)].

2– 1 العجز المائي: تعد محدودية ما تملكه بعض الدول العربية من موارد مائية، والتدني الواضح في كفاءة المستخدم منها تحديا شديد على برامج تنمية الزراعة العربية، كما يتعذر في بعض الحالات زيادة المعروض من هذه الموارد إلا في حدود ضيقة تتمثل في التوسع في تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي أو توجيه استثمارات باهظة لتحسين المعروض

(3) ناصر عبد الناصر، إشكالية الأمن الغذائي العربي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، **2004**، ص**73**

من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية.

2-2 الفجوة التقنية: شهد العالم طفرة في مجلات البحث الزراعي أدت إلى قفزات في الإنتاج والإنتاجية، وأصبح إنتاج التقاوي المنتقاة صناعة دخلت مجال براءات الاختراع ومن الأسرار التكنولوجية للدول المنتجة لها. ويعتبر استنباط السلالات عالية الإنتاج والجودة والمتلائمة مع الظروف البيئية والمناخية والأقل احتياجا للمياه سمة من سمات العصر الحديث، ولا تتوقف البحوث عند هذا الحد فالانجازات العلمية متواصلة في هذا المجال.

2-3 صغر حجم الملكية الزراعية :يغلب على الزراعة العربية صغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة، مما جعل هذه الفئة تمثل السواد الأعظم في الزراعة العربية 80% من مجمل العاملين في القطاعات الزراعية العربية. ويفتقر هؤلاء المزارعين إلى الإمكانات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم، تجمعهم أمرا حيويا لتعزيز قدراتهم وحمايتهم وزيادة دخولهم بزيادة الإنتاج وتسويقه . هي مؤسسات ضعيفة في العديد من الحالات، مما يستدعي إعادة النظر فيها لتكون أكثر فعالية وشفافية ومقدرة على تحقيق أهداف صغار المزارعين وحماية مصالحهم، بما يخدم القطاع الزراعي العربي.[4]

2-4 الاستثمار الزراعي العربي.من الصعب الحديث عن تطوير أو تحديث الزراعة العربية في غياب توفير الاستثمارات الضرورية، فكل تقدم في الزراعة مرهون بمزيد من الاستثمار، بيد أن قطاع الزراعة ليس من بين القطاعات الجاذبة للاستثمار لأسباب

(4) صلاح وزان التنمية الزراعية العربية الواقع والممكن،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت **2001** ص**64**.

موضوعية تتمثل في انخفاض العائد على رأس المال المستثمر، وطول دورة رأس مال في بعض الأنشطة الزراعية،وتعرض الاستثمار إلى مخاطر عالية.

3- مؤشرات حول الوضعية الحالية لأوضاع الأمن الغذائي العربي.لقد خطت الدول العربية خطوات كبيرة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء، ففي خلال الفترة مابين 2000 و2006 استطاعت الدول العربية مجتمعة من تحقيق زيادة في إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 62.6% وفي إنتاج البذور الزيتية نسبة تقدر بحوالي 99.7 % والبقوليات 19.3 % واللحوم الحمراء 76.6% والأسماك 13.8 % إضافة إلى الألبان التي ازداد إنتاجها بنسبة 30%.[7]

والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة ما بين 1998-2008

الجدول رقم (2):إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي للفترة ما بين 1998-2008

الوحدة :الإنتاج (مليون طن)

المجموعات السلعية	متوسط الفترة 1998-2002	متوسط الفترة 2003-2008	معدل التغيير%
مجموعة محاصيل الحبوب	3،43	9،56	4،31
القمح الدقيق	0،20	9،27	6،39
البطاطس	1،7	2،10	7،43
البقوليات	3،1	4،1	9،7
الخضر	3،38	2،46	6،20
الفاكهة	3،26	8،28	5،9
السكر المكرر	4،2	8،2	1،18
الزيوت النباتية	6،1	6،1	7،2

جملة اللحوم	0،6	9،6	6،15
الأسماك	0،3	5،3	5،16
الألبان ومنتجاتها	5،19	0،24	9،22

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة توضح بيانات الجدول أن إنتاج السلع الغذائية ازداد بنسب تراوحت بين 43.7% و15.6% للبطاطس والخضر والسكر والمنتجات الحيوانية والسمكية، وبين 9.5% و2.7% للفاكهة والبقوليات والزيوت النباتية.

كما تشير بيانات التجارة الخارجية إلى زيادة جملة قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية من نحو 3.8 مليار دولار لمتوسط الفترة 1998–2008 إلى نحو 10.7 مليار دولار لمتوسط الفترة 2003–2008 أي بنسبة 185%، وبين السلع التي ازدادت قيمة صادراتها بين الفترتين سلع الفائض التصديري بالوطن العربي وهي:البطاطس، الخضر، الفاكهة،الأسماك، وبنسب بلغت 51.5 %، 140.3%، 41%، 150%، على الترتيب.أما في جانب الواردات فتشير البيانات إلى أن إجمالي قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية قد ازدادت من نحو 22.1 مليار دولار لمتوسط الفترة 1998–2002 إلى نحو 31.2 مليار دولار لمتوسط الفترة 2003–2008 وبنسبة 41.2%. وتشكل قيمة واردات الحبوب نحو 32.3% من قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية ،في حين تبلغ النسبة نحو11.1%للألبان ومنتجاتها نحو 10.1% للزيوت النباتية، ونحو 8.3%لجملة اللحوم ونحو6.8%للسكر المكرر. أي أن قيمة واردات هذه السلع الخمس تشكل نحو 68.6% من قيمة واردات

الوطن العربي من السلع الغذائية لمتوسط الفترة 2003-2008.[5] وبالرغم مما حققه الوطن العربي من معدلات اكتفاء ذاتي عالية وفوائض تصديرية في العديد من السلع الغذائية مثل الأسماك والخضر والفواكه والبطاطس، إلا انه مازال يعتبر مستورد صافي للعديد من السلع الغذائية الأخرى وبخاصة الحبوب والألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية والسكر واللحوم والتي تشكل قيمة فجوتها نحو 91% و95% من إجمالي قيمة الفجوة التجارية العربية.

والشكل الموالي يوضح الأهمية النسبية لمساهمة المجموعات الغذائية الرئيسية في قيمة الفجوة التجارية كمتوسط للفترة (2003-2007).الشكل رقم(3) : الأهمية النسبية لمساهمة المجموعات الغذائية الرئيسية في قيمة الفجوة التجارية كمتوسط للفترة (2003 -2007)

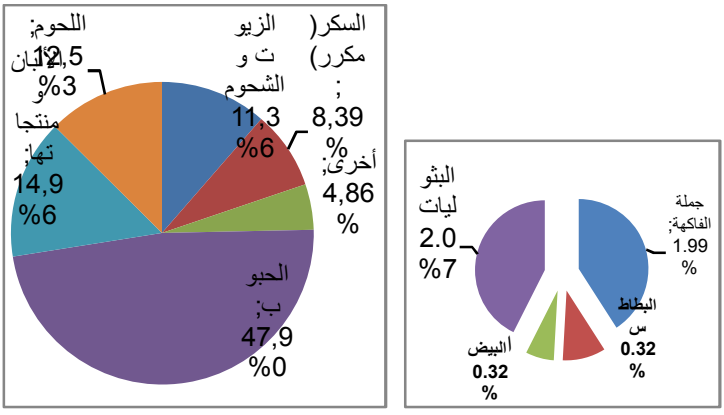

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المؤتمر العربي للأمن الغذائي في الدول العربية، مسقط، عمان 2-2010/3/4

(5) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي ،2007،الخرطوم ،ص16

من خلال الشكل نلاحظ ازدياد قيمة الفجوة التجارية بين سنة 2003 و2007 بزيادة تقدر بنحو 23.8%، وذلك نتيجة لزيادة كمية الواردات من جهة وزيادة أسعار السلع المستوردة من جهة أخرى. وتتركز الفجوة التجارية في خمس مجموعات رئيسية هي:الحبوب، الألبان ومشتقاتها، اللحوم، الزيوت النباتية والسكر على الترتيب،حيث شكلت هذه المجموعات مجتمعة ما نسبته 91 % من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية[6].

4- **أساليب تطوير واقع التنمية الزراعية العربية.**أفرزت الأزمة العالمية الأخيرة للغذاء إرادة سياسية غير مسبوقة على المستوى العربي لضرورة مراجعة الخطط والسياسات في مجال التنمية الزراعية، وأهمية وضع برامج ومشروعات مشتركة أكثر طموحا وفاعلية لزيادة قدرة المنطقة العربية في الاعتماد على الذات لإنتاج الشق الأكبر من احتياجاتها الغذائية وبخاصة من السلع الأساسية .

4-1 تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.لا يمكن للأهداف الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي أن تتحقق إلا عن طريق إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، خاصة أن الوطن العربي يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل. فما سيبعث التكامل الاقتصادي العربي من تنسيق بين الخطط والسياسات التنموية الزراعية للدول العربية سيكون له الأثر الايجابي في إعادة توزيع وتخصيص الموارد الإنتاجية بالشكل الذي يخدم التنمية الزراعية العربية. كما أنه سيؤدي إلى جعل المنتوج العربي أكثر قدرة على المنافسة لما سينجر عن التخصص الإنتاجي من خفض

(6)المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، مرجع سبق ذكره، ص **18**

في التكاليف والاستفادة من مزايا الإنتاج[7].

4-2 تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا: إن تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعية النباتي والحيواني، يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان الزراعي. ورغم إدراك الدول العربية ما للأسباب العلمية والتقنية المتطورة من أهمية في تحقيق التنمية الزراعية ومن فوائد التقانات الحيوية الحصول على سلالات وبذور فائقة الإنتاجية تحقق وفرة في الإنتاج الزراعي وإنتاج نباتات تتحمل الجفاف والملوحة وبالتالي الاقتصاد في مياه الري. لايزال مستوى التقنية في الزراعة العربية ضعيفا بسبب قصور الإمكانات البحثية واحتياج هذه التقنيات إلى مستويات مرتفعة من الموارد المحلية والخيرات والتجهيزات، علاوة على احتكارها من قبل شركات عالمية متعددة الجنسيات مما يجعل الاستفادة من ثمارها أو نتائج أبحاثها أمرا شديد التعقيد وباهظ التكاليف.[8]

ويعود هذا الوضع كذلك إلى ضعف حجم الاستثمار في ميدان البحوث الزراعية في البلدان العربية، حيث تقدر نسبته ب0.5%من الناتج المحلي الزراعي الإجمالي، مقارنة بنسبة تتراوح بين 1 و2 % في البلدان المتقدمة .[9]

4-3 تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي :بالرغم من أهمية القطاع الزراعي العربي، والدور الذي يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي فان حظ القطاع من الاستثمار في هذه البلدان العربية لا

(7) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية اتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، **1995**،ص **111**

(8) صلاح وزان، مرجع سبق ذكره، ص**220**

(9) الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، تقرير**2008**، ص**56**

يزال ضعيفا إذ لم تتجاوز نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي7.5% في المتوسط[10]. فلا تزال الاستثمارات الزراعية العربية المشتركة تقتصر على مجالات مضمونة توافرلها التقنيات المناسبة والبنى الأساسية اللازمة كإنتاج الدواجن وصيد الأسماك وإنتاج المحاصيل السكرية وبعض الصناعات الزراعية، من الواضح أن هذه الاستثمارات لم تطرق حتى الآن بنطاق جاد أهم فرص الإنتاج الزراعي المتاحة من حيث توافر الموارد الطبيعية غير المستغلة أو ضعيفة الاستغلال.

وللنهوض بالاستثمارات الزراعية يتطلب الأمر جهودا عربية مشتركة وإصلاحات هيكلية ولعل أهم هذه الجهود والإصلاحات مايلي:

- بعث هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي والتمويل على المستوى العربي
- العمل على زيادة سيولة المؤسسات التمويلية الزراعية عن طريق تشجيع الادخار
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول العربية والعمل على استقرار هذه السياسات
- العمل على تحرير أسعار السلع الزراعية والحد من تدخل الدولة لدعم قطاعات الاستهلاك على حساب قطاعات الإنتاج.
- إدخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية والإدارية لتحفيز الاستثمارات الزراعية وتنشيطها.

مما سبق نستنتج أن رفع الإنتاجية وتحقيق تنمية زراعية يتطلب

(10) ابراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي، مجلة جامعة دمشق، المجلد **27** العدد **3** و**4** **2011**، ص.**203**

مضاعفة الاستثمارات الزراعية من حيث مقاديرها، وتحسين توظيفها تقنيا وإداريا وكلها أمور تستوجب خلق مناخ مناسب للاستثمار قادر على استقطاب الأموال العربية المهاجرة والتي تتراوح بين 600 و700 مليار دولار[11]. أي انه مقابل كل دولار واحد مستثمر في المنطقة العربية هنالك 56 مليار بملكية عربية مستثمرة في الخارج.

الخاتمة والتوصيات:

نستنتج مما سبق عرضه أن التنمية الزراعية تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي العربي وأن تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية.

غير آن فعالية هذه الوسائل في تحقيق ما تصبوا إليه التنمية الزراعية من أهداف زيادة الإنتاج كما وكيف ليتماشى مع طبيعة وحجم الاستهلاك، أي استدامة الإنتاج الزراعي المرشد بيئيا. يرتبط إلى حد كبير بمدى توافر بعض المبادئ والمتطلبات التي تعتبر عناصر أساسية لإنجاح الجهود الساعية إلى تحقيق التنمية الزراعية في الوطن العربي ولعل أهم هذه المتطلبات:

- وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الزراعية على مستوى العربي.
- وضع وتطوير أو تحديث خارطة موحدة للأراضي الزراعية على المستوى العربي وتصنيفها وتتبع خصائصها.

(11) الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص**63**

– إقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز وتوفير المعلومات عنها زمانا ومكانا على المستوي القطري والعربي.

– إقامة مشروعات مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، والنظر في إقامة بنك عربي للمعلومات الزراعية وإنشاء معهد عربي للتقانة الحيوية وهندسة الجينات .

– وضع وتنفيذ وتطوير الخطط والسياسات لتسهيل حركة عوامل الإنتاج بين الأقطار العربية

– وضع وتنفيذ مشروعات لإقامة أو تقوية أو استكمال البنى التحتية الأساسية اللازمة لتنمية الزراعية

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1-صبري فراس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2006

2- ناصر عبد الناصر، إشكالية الأمن الغذائي العربي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق،2004.

3- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

4-محمود الحمصي، خطط التنمية العربية اتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز الدراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية،1990.

ب- المجلات:

1-إبراهيم احمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3 و4،2011.

ج- التقارير:

1-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، الخرطوم.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2009،2008،2007 الخرطوم.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين،الخرطوم،2007.

4- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي،تقرير2008.

د-مؤتمرات وملتقيات:

-المنظمة العربية للتمنية الزراعية، مؤتمر الأمن الغذائي العربي

في الدول العربية، مسقط عمان،2-4 /2010/3.